مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد5،العدد2 – ديسمبر 2018
OEB Univ. Publish. Co.

واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2017)

– دراسة تقييمية–

The reality of the application of the national upgrading program for small and medium-sized enterprises (2010-2017) - Evaluative study –

أ. رؤوف زرفة*، جامعة عنابة، الجزائر.
zraouf@hotmail.com
أ.د. أحمد سلايمي، جامعة عنابة، الجزائر
saidbrika2018@gmail.com

تاريخ التسليم:(2018/01/15)، تاريخ التقييم:(2018/06/09)،تاريخ القبول:(2018/06/13)

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تبنته الدولة الجزائرية في سبيل تحسين تنافسية المؤسسات والرفع من أدائها.

بناء على تحليل البيانات الإحصائية، أظهرت نتائج تطبيق برنامج التأهيل أنه تم قد تحقيق نسبة قليلة جدا من المؤسسات المؤهلة مقارنة بالهدف المطلوب، وذلك لعدة أسباب تتعلق أساسا بعدم وجود نظرة استشرافية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التعقيدات البيروقراطية وأيضا لوجود مشاكل مالية تتعلق بعملية التأهيل.

الكلمات المفتاحية: التأهيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية

Abstract :

The objective of this study is to analyze the current situation of the upgrading program for small and medium-sized enterprises, which has been adopted by the Algerian government to improve the performance and competitiveness of the Algerian companies.

When analyzing the statistics, the results show that the achievements of the Algerian upgrading program were very low compared to the planned goal. This is mainly due to the lack of a strategic vision among business managers, bureaucratic problems and also the financial problems associated with this upgrading operation.

Keywords: Upgrading, National upgrading program for small and medium-sized enterprises, National agency for the development of small and medium-sized enterprises, competitiveness.

* المؤلف المراسل: أ. رؤوف زرفة، الإيميل: **zraouf@hotmail.com**

المقدمة:

يتميز المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة بالغموض والتغير المستمر، الشيء الذي يفرض عليها أن تتلاءم وتتكيف مع مختلف هذه التغيرات في جميع النواحي، خاصة وأن المؤسسة تؤثر وتتأثر بجميع المتغيرات التي توجد حولها، الداخلية منها والخارجية. حيث تعتبر المتغيرات الاقتصادية من أهم العناصر التي تتأثر بها المؤسسة. لذلك، وفي ظل عولمة الاقتصاديات، لم يعد لمفهوم المنافسة بعد محلي أو حتى إقليمي، بل أصبح له بعد عالمي؛ فالمؤسسة المنافسة لم تعد تلك التي تنشط في نفس الولاية أو في نفس الدولة، أو حتى في نفس القارة، بل إن كل مؤسسة موجودة في أي بلد في العالم (بطبيعة الحال تنتج منتوجا يمكن أن يحل بصفة كلية أو جزئية مكان منتوج المؤسسة) يمكن أن نصنفها في خانة المؤسسات المنافسة.

وفي إطار دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودخولها إلى منطقة التبادل الحر العربية الكبرى(Grande Zone Arabe de Libre Echange)، ومفاوضاتها من أجل الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، أصبحت المؤسسات الجزائرية في منافسة مباشرة مع المؤسسات الأوروبية والعربية وأيضا المؤسسات العالمية. الأمر الذي من الممكن أن يوقعها في مشاكل معقدة نظرا لتنافسية المنتوجات الأوروبية والأجنبية من حيث الجودة مقارنة بمثيلاتها الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى ما يترتب عن الرفع التدريجي للقيود والرسوم الجمركية وفق ما تنص عليه هذه الاتفاقيات. بالتالي أصبح لزاما على الدولة الجزائرية تبني برنامج تهدف من خلاله إلى محاولة تأهيل المؤسسات لمواجهة مختلف التحديات الموجودة فى محيطها.

تبنت الجزائر عدة برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية، حيث يعدّ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات آخر هذه البرامج(منذ سنة 2010)، والذي يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هَدَفَ هذا البرنامج المعد من قبل وزارة الصناعة والمناجم إلى الرفع من مستوى أداء المؤسسة الجزائرية وزيادة تنافسيتها، واستهدف كل المؤسسات الجزائرية التي تشغل من 5 إلى 250 عاملا –والتي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–(القانون التوجيهي لترقية المؤسسات،2001،ص5) وتجدر الإشارة أن الغاية من هذا البرنامج هي الوصول إلى 20000(عشرون الف) مؤسسة مؤهلة في مدة 5 سنوات ابتداء من 2010، لكن البداية الحقيقية للبرنامج تأخرت إلى غاية 2012 بسبب مجموعة من العراقيل القانونية التي حالت دون بدايته في الوقت المناسب.

أ-طرح الإشكالية: مع قرب انتهاء مدة البرنامج (نهاية سنة2016)، سجلت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وهي الهيئة المخولة قانونا بعملية التأهيل) 4927 مؤسسة ترغب في دخول هذا البرنامج. من بين هذا العدد من المؤسسات هناك فقط 2700 مؤسسة مقبولة وفق الشروط المطلوبة، 1583 مؤسسة غير مقبولة (أي لا تستوفي الشروط المطلوبة) و 644 مؤسسة مؤجلة. هذه الأرقام التي تبعد كل البعد عن الأهداف المسطرة من قبل الوزارة.

في ضوء ما سبق، تطرح الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: ما هو واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ؟

ب-أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا إلى تحليل واقع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة أهم العراقيل والمعيقات التي تقف كحجرة عثرة أمام نجاح تطبيقه.

ج- حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات(2010-2017) دون غيره من برامج التأهيل السابقة، حيث استخدمنا البيانات الإحصائية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2016.

د-هيكل البحث : سنتناول في هذا البحث العناصر الآتية:

1 -مفهوم التأهيل؛

2-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

3 -مدى تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: ماهية التأهيل

توجد العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح التأهيل، حيث يعرفه أغلب الباحثين بأنه "مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"(LAMARI,2003,p42) .

كما عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنه " مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات" (قوريش،2006،ص02).

وفي تعريف آخر، فإن التأهيل يعني " الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة ومحيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر(BOUHABA ,2012,p3)، ليصبح لدى المؤسسة الصناعية تنافسية في مجال السعر، الجودة والابتكار وأيضا لتصبح قادرة على متابعة والتحكم في التطورات التقنية والأسواق(DHAOUI,2002,p7)

نستنتج أن التعريفات تتفق في اعتبار أن مفهوم التأهيل مرتبط أساسا ببرامج تعدها الحكومات في البلدان السائرة في طريق النمو من أجل تحسين إنتاجية المؤسسات والرفع من قدرتها على مواجهة المؤسسات المنافسة الأجنبية وكسب حصص سوقية في الأسواق المحلية والأجنبية. وبالتالي تتمكن المؤسسة من التكيف مع محيطها وذلك بـ " تغيير تنظيمي في هياكلها وسلوكها والذي ترفع به المؤسسة من حظوظها في البقاء، والتجاوب مع مختلف المتغيرات البيئية الحالية والمستقبلية" (AMROUNE,2014,p12). وبالتالي تعتبر عملية التأهيل بمثابة انتقال المؤسسة من مستوى لآخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية وهذا بالقضاء على نقاط ضعفها، وتحسين نقاط قوتها، في ظل محيط تنافسي وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم(غدير احمد،2017،ص102)

وبخصوص التأهيل في الجزائر، فقد عرف تطورات عديدة بداية من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 1996 تزامنا مع بداية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي(حيث وُقِّعَ اتفاق الشراكة فيما بعد سنة 2002)، ثم البرنامج الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ متمثلا في برنامجي meda1 و meda2 سنتي 2005 و 2008 على التوالي، وبرنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ)، وأخيرا البرنامج الوطني للتأهيل الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جويلية 2010.

ثانيا : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا محسوسا، كونها البديل الإستراتيجي الذي تعتمد عليه الدولة الجزائرية كبديل للاقتصاد الريعي(الزائل) القائم منذ الاستقلال، وأيضا للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي (الاستغناء التدريجي عن البترول كمصدر للطاقة). لذا أصبح لهذا القطاع أهمية كبيرة وأولوية قصوى في البرامج الحكومية. حيث

انتقل عددها من 619072 مؤسسة سنة 2010، إلى 1022621 مؤسسة في نهاية 2016، والشكل رقم (1) يوضح ذلك :

الشكل رقم (1): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(من 2010 إلى 2016)

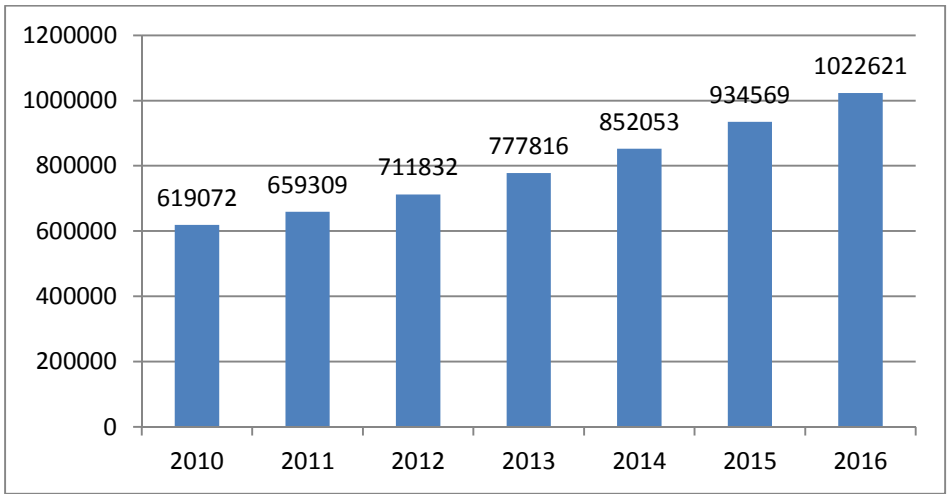

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد : 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، لسنوات 2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016 .

من خلال الشكل نستنتج أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 ، بمعدل نمو متوسط يقدر بـ 10.86%، حيث أن عدد المؤسسات في الفترة من 2010 إلى 2012 عرف تطورا ملحوظا بنسب أقل من 8% ،أما بعد سنة 2012 ارتفعت نسب النمو لتصبح اكبر من 9% وهذا لغاية سنة 2016. تبقى هذه النسب نسبية نظرا أن العدد من المؤسسات يبقى غير كاف مقارنة مع المستويات العالمية، إذ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل 1000 ساكن في الجزائر يقدر بـ 25 مؤسسة، أما على المستوى العالمي فتقدر هذه النسبة ب 45 مؤسسة. معنى ذلك ان الجزائر بحاجة إلى وجود أكثر من مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة للوصول إلى النسب العالمية.

يمكن تفسير هذه الزيادة بالتشجيع والدعم الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مختلف الإجراءات التسهيلية لإنشاء المؤسسات من خلال مؤسسات

الدعم كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

كما يوضح الجدول رقم (1) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الملكية :

الجدول رقم (1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية من سنة 2010 إلى سنة 2016:

السنة / النوع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م.خاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231
م.عمومية	557	572	557	557	542	532	390
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد: 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، لسنوات 2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016

نلاحظ من الجدول رقم (1)، أعلاه، أن عدد المؤسسات العمومية ضئيل جدا مقارنة بالمؤسسات الخاصة، كما يتضح من الجدول أن هذه المؤسسات عرفت انخفاضا في عددها من 557 مؤسسة سنة 2010، إلى 390 مؤسسة سنة 2016، حيث أنه بعد ارتفاع طفيف في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من سنة 2010 إلى سنة 2011 بنسبة 2.69 %، نلاحظ تدهورا كبيرا في عددها بعد سنة 2011. حيث أن ثلثها تقريبا قد زال نهاية سنة 2016 (31.82%). كما أن نسبة المؤسسات العمومية من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض مستمر بدءا بـــ0.09% سنة 2010 وصولا إلى 0.04 % نهاية سنة 2016. يمكن تفسير ذلك بحل العديد من المؤسسات العمومية في تلك الفترة وإفلاسها نظرا لعدم قدرتها على المنافسة، أو بعملية هيكلة القطاع العمومي.

يمكن ملاحظة أيضا، أنه بالإضافة إلى هيمنة القطاع الخاص على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تفوق 99.9% فإن عددها قد ارتفع بنسبة تقدر بـــ 65.27% من سنة 2010 إلى سنة 2016، بمعدل نمو متوسط يقدر بـــ 10.88%. حيث ارتفع عددها من 618515 مؤسسة خاصة سنة 2010، إلى 1022621 مؤسسة خاصة سنة 2016، بمعدلات

نمو يقدر أقلها بـــ 6.49 %من سنة 2010 إلى 2011 وأكبرها بـــ 9.54% من سنة 2014 إلى سنة 2015 وقد يمكن تفسير ذلك بأنه في تلك السنوات، وبالضبط منذ سنة 2008، أدرجت المهن الحرة غير الملزمة بالتسجيل في السجل التجاري(الموثقون، المحامون، المحضرون القضائيون، الأطباء، المهندسون المعماريون) ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حميدات،2017،ص295). كما أصبح هناك إقبال كبير على إنشاء المؤسسات الخاصة في إطار تشجيع الشباب على تبني فكر المقاولاتية، وأيضا في إطار التسهيلات التمويلية من مختلف المؤسسات المالية(كرفع نسبة الضمان لدى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

يوضح الشكل رقم (2) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل جديدة (2010-2016)

الشكل رقم (2) : مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010 إلى سنة 2016

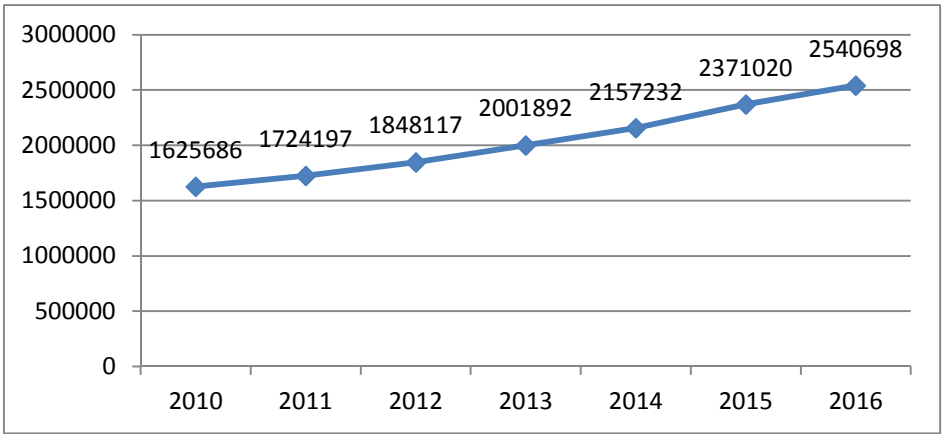

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد: 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، لسنوات 2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016

يتبين من الشكل (2)، أعلاه، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير أكثر من مليونين ونصف المليون منصب شغل في الجزائر. وهذا رقم يوضح المكانة التي تلعبها هذه المؤسسات في نمو الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع عدد العمال من 1625686 عامل سنة 2010، إلى 2540698 عامل سنة 2016، أي أنه تم تشغيل 915012 عاملا في مدة 6

سنوات، بارتفاع يقدر بـــ56.28% في عدد العمال، أي بمعدل سنوي متوسط معتبر يساوي 9.38%. أكبر النسب تعود من سنة 2014 إلى سنة 2015 بنسبة 9.91% و أقل نسبة من سنة 2010 إلى سنة 2011 بـ 6.05% . وهذا ما يتناسب مع رغبة الدولة إلى التوجه لدعم الاستثمار في القطاع الخاص الذي أثبت جدارته في المساهمة في تقليص نسبة البطالة المرتفعة.

ويوضح الجدول رقم (2) توزيع عدد مناصب الشغل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية.

الجدول رقم(2) : توزيع مناصب الشغل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خلال الفترة من 2010 إلى 2016

السنة / النوع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م.خاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674
م.عمومية	48656	48086	47375	48256	46567	43727	29024
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد: 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، لسنوات 2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016

يوضح لنا الجدول رقم(2) أن عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف نموا متزايدا من سنة 2010 إلى سنة 2016، حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذه المؤسسات في مناصب الشغل من 97.01 % إلى 98.01 %، إذن يمكن التأكيد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة أساسية في عالم الشغل.

يتضح لنا أيضا، في إطار تحليل البيانات الإحصائية، أن الجزائر عرفت نموا في عدد المؤسسات من سنة 2010 الى سنة 2016، لكنها تبقى بعيدة عن الوصول الى تلبية الاحتياجات الوطنية وتنمية القدرات التنافسية المحلية والدولية. أيضا يمكن الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنتمي الى القطاع الخاص (99.96% سنة 2016) وأن القطاع العمومي آيل إلى الزوال(0.04% سنة 2016).

على الرغم من وجود ديناميكية حقيقية في خلق مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نسب نمو سنوية اكبر من 9 %)، إلا أن ذلك يبقى غير كاف لاستيعاب العدد الكبير من طالبي الشغل. حيث قاربت نسبة البطالة الرسمية 12.5%، هذه النسبة التي يمكن أن تتضاعف إذا ما اضيف لها عدد المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل والعاملين في القطاع غير الرسمي. كما تجدر الاشارة أيضا أنه بالرغم من أهمية القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(98.86% سنة 2016)، إلا أن السلطات العمومية تركز أكثر على المؤسسات الصناعية الكبرى(مركب الحجار كمثال).

ثالثا: مدى تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البرامج التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل تأهيل المؤسسات الجزائرية وتحسين تنافسيتها لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية حيث تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء المنعقد في 11 جويلية 2010.

هدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20000 ألف مؤسسة جزائرية خلال فترة خمس سنوات، بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عدد عمالها من5 إلى 250 عاملا) والمحيط الذي تعيش فيه؛ بتكلفة إجمالية تقدر بـ 385 مليار دينار جزائري، أي بتكلفة متوسطة لكل مؤسسة تقدر بـ 19 مليون دينار جزائري(مصمودي بدر الدين،2015،ص8) .

يعدّ الانخراط في برنامج التأهيل طوعيا وليس إجباريا، حيث تستفيد منه كل المؤسسات التي تستجيب للشروط المطلوبة والمحددة قانونا وهي(مصمودي بدر الدين،2015،ص10):

1. أن تكون المؤسسة جزائرية؛
2. أن تكون المؤسسة ناشطة على الأقل منذ سنتين؛
3. أن تتمتع بمؤشرات مالية موجبة.

بالإضافة إلى الشروط السابقة، لا يمكن لكل المؤسسات الاستفادة من هذا البرنامج إلا اذا كانت تنتمي لإحدى النشاطات الآتية(Atout pme,2015,p69)

1. الصناعات الغذائية
2. الصناعة
3. الأشغال العمومية، الري والبناء

4. الصيد البحري
5. السياحة والفندقة
6. الخدمات
7. النقل
8. تقنيات الإعلام والاتصال

يركز البرنامج، في عملية التأهيل، على 6 محاور أساسية والتي من شأنها الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعلها تتكيف مع مختلف التغيرات الموجودة في محيطها الداخلي والخارجي. تتمثل هذه المحاور في(مصمودي بدر الدين،2015،ص9) :

1. تأهيل قدرات التسيير والتنظيم؛
2. تأهيل الموارد البشرية؛
3. دعم الانتاج واستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة؛
4. الولوج للأسواق؛
5. تأهيل قدرات إتقان المعرفة والابتكار؛
6. التمويل.

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Agence Nationale de Développement des Petites et Moyennes Entreprises) متابعة وتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Programme Nationale de Mise A Niveau) .تعدّ هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المادية، أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 (الجريدة الرسمية ،2005،ص28)، حيث تعدّ من مهامها الأساسية تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل، وكذا تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية واقتراح التصحيحات الضرورية عليها، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في مرحلة أولى، حددت فترة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخمس سنوات ابتداءا من 2010 وإلى غاية 2014، لكن لم تكن الانطلاقة الحقيقية له إلا في نهاية 2012 . وذلك بعد تعديل بعض النصوص القانونية المتعلقة بمصدر تمويل البرنامج، وهو صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302، المعنون بـ "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". هذه التعديلات التي عالجت بعض المشاكل المالية الخاصة بآليات دفع مستحقات الخبراء الذين يقومون بمساعدة المؤسسة في عملية التأهيل (كإجراء مختلف التشخيصات)، وكذا آليات تسديد دعم الدولة الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج. لذا حددت الفترة الجديدة لتنفيذ البرنامج من بداية سنة 2013 إلى نهاية سنة 2017.

تتمثل المراحل التي يمر بها ملف أي مؤسسة راغبة في الدخول للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أربعة مراحل أساسية: مرحلة ايداع الملف(من أجل الفحص والتدقيق)، مرحلة الحجز(حجز المعلومات في بنك المعطيات وتحليل المؤشرات المالية)، مرحلة دراسة الملفات(المصادقة على الملفات سواء المقبولة أو غير المقبولة أو المرفوضة وتحرير محضر بذلك) وأخيرا مرحلة المرافقة(امضاء الاتفاقية مع الوكالة والعقد مع مكتب الدراسات ثم الشروع في عمليات التشخيص).

أبدت العديد من المؤسسات رغبتها في دخول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصفة طوعية، وذلك من أجل تحسين أداءها والرفع من تنافسيتها .

إن أولى الأرقام الرسمية عن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت في نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم عدد 23 والمنشورة في شهر نوفمبر2013، حيث أظهرت أن عدد المؤسسات التي طلبت الانخراط في البرنامج منذ بدايته الرسمية سنة 2010 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2013، يقدر بـ 3126 مؤسسة. والشكل رقم (3) يوضح ذلك:

الشكل رقم (3): عدد المؤسسات الراغبة في الدخول إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2016):

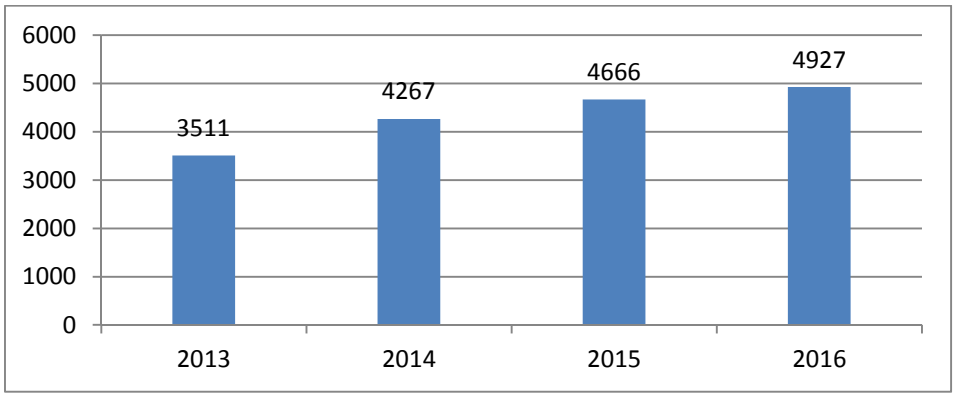

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد: 24، 26، 28، 30، لسنوات 2013،2014،2015،2016.

نلاحظ من الشكل رقم (3)، أعلاه، أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في دخول البرنامج الوطني للتأهيل يبقى جد ضعيف مقارنة مع العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(1022621 مؤسسة سنة 2016)، بالرغم من ارتفاع نسبة طلبات الانضمام للبرنامج بـ 45.3% من سنة 2013 إلى سنة 2016، أي بمعدل سنوي متوسط يقدر بـ 15.1%.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن عملية الانضمام الى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرفت انخفاضا من سنة لأخرى، حيث قدرت نسبة زيادة عدد المؤسسات الراغبة في الانضمام 21.53 % من سنة 2013 الى سنة 2014 ، ونسبة 5.59% من سنة 2015 الى سنة 2016.

هذه الأرقام يمكن أن تعبر عن الرغبة الكبيرة التي كانت لدى المؤسسات في الالتحاق بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بدايته، خاصة مع الامتيازات الكبيرة التي جاء بها هذا البرنامج. لكن مع مرور الوقت انخفضت نسبة المؤسسات المنخرطة فيه، نظرا للصعوبات التي واجهت المؤسسات السابقة في تنفيذ برنامج التأهيل.

كما تنوعت المؤسسات الراغبة في الدخول الى برنامج التأهيل حسب النشاط كما يوضحه الجدول رقم(3):

الجدول رقم (3): توزيع المؤسسات الراغبة في الدخول لبرنامج التأهيل حسب النشاط (2013-2016):

السنة / النوع	2013		2014		2015		2016(السداسي1)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاشغال العمومية، الري والبناء	2145	%61.09	2634	%61.72	2894	%62.02	2960	%61.88
الصناعة	566	%16.12	689	%16.14	755	%16.18	766	%16.01
الخدمات	355	%10.11	428	%10.03	460	%9.85	487	%10.18
الصناعة الغذائية	179	%5.09	207	%4.85	225	%4.82	226	%4.72
النقل	82	%2.33	100	%2.34	113	%2.42	118	%2.46
الصيد البحري	66	%1.87	74	%1.73	75	%1.60	75	%1.56
السياحة والفندقة	49	%1.39	60	%1.40	61	%1.30	67	%1.40
خدمات تقنيات الاعلام والاتصال	06	%0.17	9	%0.21	9	%0.19	9	%0.18
اخرى	63	%1.79	66	%1.54	74	%1.58	75	%1.56
المجموع	3511	%100	4267	%100	4666	%100	4783	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد: 24، 26، 28، 29، لسنوات 2013،2014،2015،2016.

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن أكبر نسبة من المؤسسات الراغبة في الدخول الى برنامج التأهيل هي لمؤسسات الاشغال العمومية، الري والبناء، بنسب متقاربة خلال الأربع سنوات (من 2013 إلى 2016)تفوق 60%، تليها المؤسسات الصناعية بنسب ثابتة تقريبا 16%، ثم المؤسسات الخدمية في المرتبة الثالثة بنسب بين 9% و 10%. بالرغم أن المؤسسات ذات الطابع الخدمي تحتل المرتبة الاولى في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(اكثر من 300 ألف مؤسسة سنة 2016)، أما بالنسبة للمؤسسات الاخرى فالنسب لا تفوق 6 % كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نشاط تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تتراوح نسبتها بين 0.17% و 0.21%، وهي نسب جد ضعيفة كون أن المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الحالي هي مرحلة اقتصاد المعرفة الذي يرتكز بالأساس على هذا النوع من المؤسسات. نلاحظ أيضا أن هناك نسب لا تتجاوز 2% للمؤسسات التي طلبت الانخراط في البرنامج، لكنها لا تستوفي الشروط المطلوبة (بسبب أن نشاطها ليس ضمن النشاطات المعنية بالتأهيل، أو أن حجمها لا يسمح لها بالدخول في برنامج التأهيل).

تبقى هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن الاهداف المسطرة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تتجاوز نسبة المؤسسات الراغبة في دخول البرنامج (وليس المستفيدة منه) نسبة 25% من الهدف المخطط له(20000 مؤسسة مؤهلة).

كما تتنوع المؤسسات الراغبة في الدخول في برنامج التأهيل حسب حجمها والشكل رقم (4) يوضح ذلك:

الشكل رقم (4): توزيع المؤسسات الراغبة في دخول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2016:

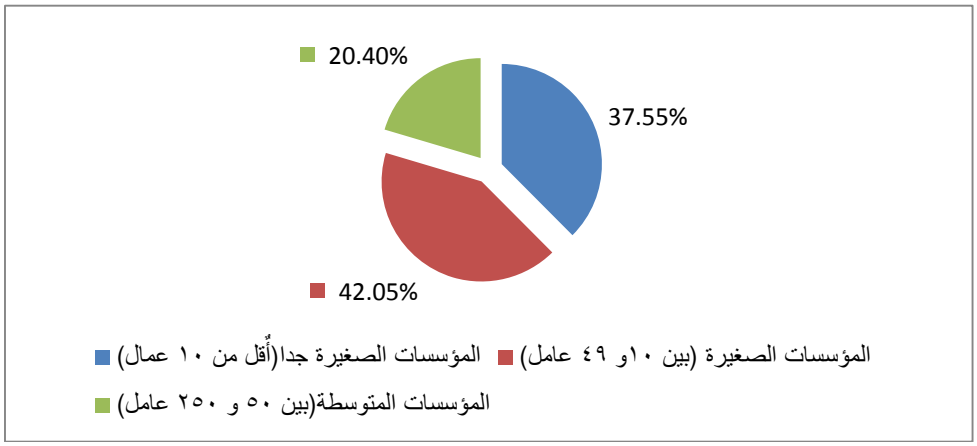

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، العدد: 30 لسنة 2016

نلاحظ من الشكل رقم (4) أن نسبة المؤسسات الصغيرة (بين 10 و49 عامل) تحوز على أكبر عدد من المؤسسات الراغبة في دخول برنامج التأهيل والمتمثل في 2072 مؤسسة، أي بنسبة مئوية تقدر بـ 42.05%، تليها المؤسسات الصغيرة جدا (أقل من 10 عمال) بنسبة 37.55%، وأخيرا المؤسسات المتوسطة (بين 50 و 250عامل) بنسبة 20.40%. يمكن تفسير ذلك ان عملية التأهيل في المؤسسات الصغيرة يمكن ان تكون غير معقدة، نظرا لقلة عدد العمال، على عكس المؤسسات المتوسطة التي يكون فيها عدد العمال اكبر من 50 عامل.

بعد طلب الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الملف إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقوم هذه الاخيرة بدراسة الملفات وتقييمها. حيث تكلل هذه العملية إما بقبول الملف لاستفائه جميع الشروط، أو رفضه، أو تأجيل البت في الملف. والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4): توزيع نتائج دراسة ملفات طلب التأهيل إلى غاية نهاية سنة 2016

النوع	العدد
الملفات المقبولة	2700
الملفات غير المقبولة	1583
الملفات المؤجلة	644
المجموع	4927

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره عدد30، 2016

نلاحظ من الجدول أن عدد الملفات المقبولة يقدر بـ 2700 ملف من بين 4927 ملفا مقدما إلى الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي ما يعادل نسبة 54.80% من الملفات. أما فيما يخص الملفات غير المقبولة فقدرت بـ 1583 ملفا، أي بنسبة 32.12% من الملفات. وقدرت نسبة الملفات المؤجلة بـ 13.08%. حيث تعدّ نسبة قبول الملفات نسبة ضئيلة، إذ تقابلها نسبة عدم قبول الملفات (المرفوضة أو المؤجلة)45.20%. أي أن الوكالة ترفض تقريبا ملفا من بين كل ملفين مقدمين. ويمكن تفسير هذا بأن المؤسسات المرفوضة لم تدرك شروط البرنامج والنشاطات المعنية بعملية التأهيل.

المرحلة التالية بعد قبول الملفات هي تقديم قرارات التأهيل(من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، والتي بموجبها تؤهل المؤسسة قانونيا للاستفادة من عمليات التأهيل، وبالتالي الاستفادة من مختلف أشكال الدعم المالي طيلة عملية التأهيل. وقد قدر عدد المؤسسات المستفادة من قرار التأهيل بـ2680 مؤسسة من بين 2700 مؤسسة تم قبول ملفها(نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2016،ص27)

المرحلة الأخيرة من برنامج التأهيل هي مرحلة الشروع في تنفيذ البرنامج، والتي توقع فيها المؤسسة المقبولة لعملية التأهيل اتفاقية مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وعقدا مع مكتب للدراسات (معتمد من قبل الوكالة الوطنية لتطوير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وذلك من أجل الشروع في عملية التشخيص والتشخيص القبلي. حيث يقدر عدد المؤسسات التي أمضت هذه الاتفاقيات والعقود بـ 1277 مؤسسة(نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2016،ص28) فقط من بين 2680 مؤسسة مستفيدة من قرار التأهيل. أي أن نسبة 47.65% من المؤسسات المقبولة أكملت إجراءات البرنامج والباقي 52.35% من المؤسسات لم تكمل آخر اجراءات دخول البرنامج.

الخاتمة:

يتبين من الأرقام الخاصة بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن عدد المؤسسات التي شرعت بالفعل في تنفيذ برنامج التأهيل يقدر بـ 1277 مؤسسة في نهاية سنة 2016، وهو عدد ضئيل جدا مقارنة بالهدف الحقيقي من البرنامج وهو الوصول إلى تأهيل 20000 مؤسسة خلال فترة 5 سنوات (2013-2017). خاصة وان الوقت المتبقي للبرنامج ينتهي بانتهاء سنة 2017، حيث تقدر نسبة تحقيق الهدف خلال 4 سنوات من انطلاق البرنامج بـ 6.38%، وهي نسبة قليلة جدا.

تجدر الإشارة، أيضا، إلى أنه يوجد عدد معتبر من المؤسسات التي قبلت ملفاتها للاستفادة من البرنامج(1403 مؤسسة)، إلا أنها لم تقم بإتمام المرحلة الاخيرة، وهي إمضاء الاتفاقية مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وإمضاء العقد مع مكتب الدراسات، من جهة اخرى.

كما توصلنا من خلال تحليل البيانات الى مجموعة من الأسباب الجوهرية التي حالت دون تحقيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات لأهدافه، والتي يمكن ادراج أهمها في:

1- عدم وضوح المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اذ أن أغلب المسيرين ليس لديهم ذلك المستوى من التفكير الاستراتيجي الذي يبحث عن الآفاق المستقبلية للمؤسسة، والذي تتحدد فيه الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة (خاصة فيما يتعلق بالأهداف طويلة الأجل). بل ما يهم أغلب المسيرين هو تحقيق الأرباح في المدى القصير والمتوسط فقط، وهذا يتناقض مع مفهوم التأهيل الذي يجعل من المؤسسة تكتسب ميزة أو مجموعة من الميزات التنافسية تجعلها قادرة على المنافسة حاليا ومستقبليا. هذا الأمر تنبثق عنه محاولة البحث عن ضمانات لمختلف

التكاليف التي تتحملها المؤسسة أثناء عملية التأهيل، تعدّ هذه التكاليف كاستثمارات بالنسبة للمؤسسة تجني أرباحها على المدى البعيد.

2- عدم التحديد الدقيق للمؤسسات المعنية بعملية التأهيل : إن العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يفوق المليون مؤسسة، هذا العدد يضم أنواعا عديدة من المؤسسات التي لا تعنيها أصلا عملية التأهيل، سواء تلك المؤسسات التي لا ينطبق نشاطها مع النشاطات المعنية بالتأهيل، أو تلك المؤسسات الفردية (الاشخاص الطبيعيون والنشاطات الحرفية). حيث قدرت هذه المؤسسات في سنة 2016 بـ 211083 مؤسسة للمهن الحرة(محامون، مهندسون معماريون، أطباء، محضرون قضائيون.....الخ)، و235242 مؤسسة فردية للنشاطات الحرفية، أي ما مجموعه 446325 مؤسسة غير معنية ببرنامج التأهيل. هذا ما يمثل 43.64% من العدد الكلي المؤسسات .

3- الصعوبات المتعلقة بالبيروقراطية وتعقد سيرورة عملية التأهيل : حيث أن عملية التأهيل تمر على مراحل عديدة تتطلب كل مرحلة منها وثائق معينة مما يتطلب وقتا كبيرا لاستخراجها من مختلف الهيئات الإدارية، ومن جهة أخرى تمس عملية التأهيل جوانب عديدة في المؤسسة مما يجعلها غير قادرة على التكيف مع متطلبات مرحلة التشخيص نظرا لكثرتها وتعقدها.

4- الصعوبات المالية التي تعاني منها أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والمرتبطة أساسا برفض البنوك تمويل مثل هذه البرامج، إضافة إلى قلة الموارد المالية لدى هذه المؤسسات لتغطية متطلبات التأهيل خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المادية. كما أن عملية دفع مستحقات المؤسسة تأخذ وقتا طويلا(يصل إلى سنتين في بعض الحالات).

5- النقص الكبير فيما يخص المعلومات الخاصة بعملية التأهيل والفوائد منها: على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أيام إعلامية وحملات توعية إلا أنها تبقى غير كافية نظرا للعدد الكبير من المؤسسات المعنية بالتأهيل.

6- عملية انضمام المؤسسة إلى برنامج التأهيل طوعية وليست إجبارية، وهذا لا يدفع بالبرنامج إلى تحقيق أهدافه المخطط لها، حيث يجب جعل عملية التأهيل ذات طابع أولوي بالنسبة لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المراجع:

-الجريدة الرسمية رقم32 بتاريخ 4 ماي2005 .1

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات(2001)، رقم 01-18 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 77.

3- حميدات، صالح. (2017). **قيادة العنصر البشري ودورها في تحقيق ميزة تنافسية مستمرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

4- غدير احمد، سليمة.(2017). **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-.

5-قوريش ، نصيرة (2006). **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،المتلقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف- يومي 17 و 18 افريل

6-مصمودي، بدر الدين.(2015). **البرنامج الوطني للتأهيل كمسار لتحسين تنافسية المؤسسة الجزائرية**، يوم تحسيسي حول البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سكيكدة .

7- نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2016)، وزارة الصناعة والمناجم، العدد: 30 .

8- AMROUNE, Boudjmaa(2014) :**impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la pme dans un environnement ouvert et intense- cas de l'Algérie**-, thèse doctorat, université de Québec, Montréal.

9-Atout pme (2015): revue de l'entreprise algérienne, numéro 2, ANDPME.

10- BOUHABA, Mohamed(2012): **la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie**, colloque international sur « Algérie cinquante ans d'expériences de développement », Alger.

11- DHAOUI, Mohamed lamine (2002): **restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, organisation des nations unies pour le développement industriel, vienne.

12- LAMARI, Abdelhak(2003) : **la mise à niveau**, revue de sciences commerciales et de gestion, N2, école de commerce , Alger.